الجلســـة الثـانية

الأبحـــــاث :

★ **تطور الاستثمار الخاص فى ثلاث فترات تاريخية**
(محاولة لاعادة النظر فى اشكالية الدورية) ٠

أ ٠ د ٠ مراد مجـدى وهبة

التعقيب على البحث :

أ ٠ د ٠ نادية سليمـان

★ **الاستثمارات الأجنبية (دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسى)**
ا ٠ د ٠ مصطفى عز العـرب

التعقيب على البحث :

أ ٠ د ٠ هبـــه خندوسة

تطور الاستثمار الخاص فى مصر

فى ثلاث فترات تاريخيـة

(محاولة لاعادة النظر فى اشكالية الدورية)

ا ٠ د ٠ مراد مجدى وهبة

مقـــدمة :

ينقسم التاريخ الاقتصادى للقرن العشرين فى مصر الى ثلاث فتـرات رئيسية فى معظم الأدبيات الاقتصادية ٠ فاذا نظـرنا الى دور الـدولة فى الاقتصاد ، فاننا نرى أن هناك تقسيما متوازنا لهذا الدور ٠ فنقسم التـاريخ الاقتصادى الى فترة أولى رأت بداية التنمية الصناعية فى أواخر الحـرب العالمية الأولى ، وتصل هذه الفترة الى ذروتها بخلق بنك مصر فى عام ١٩٢١، وتمتد هذه الفترة ، ممثلة فى الدور القيادى للقطاع الخاص فى الاقتصاد ، الى نهاية عقد الخمسينات ، حيث يتصادم القطاع الخاص مع الإدارة التنموية الجديدة لحكومة الثورة ، ويعجز القطاع الخاص ، أو فى بعض الروايات يرفض القطاع الخاص ، عن أداء دوره التاريخى ، فتأتى موجة التأميمـات التى تجرف القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى ، ويحل محله القطاع العام بداية بعام ١٩٦١ ، آذنا ببدأ المرحلة التاريخية الثانية فى التاريخ الشـائع لهـذه المرحـلة ٠

أما المرحلة الثانية ، فهى تمثل فترة قيادة القطاع العام للاقتصاد المصرى الذى يتمثل فى زيادة التصنيع « من الابرة الى الصاروخ » وتضخم دور الدولة فى الاقتصاد فيما سمى بفتـرة الاشتراكية العـربية ، أو عصر التخطيط الاقتصادى وان اختلفت مدة هذا العصر ، فى نظر المؤرخين المختلفين من خمسة أعوام أى مدة الخطة الخمسية الأولى ، الى سبعة أعوام ، أى حتى نكسـة النظام كله عام ١٩٦٧ ، الى عشرة أعوام ، أى حتى «ثورة التصحيح» أو وفاة عبد الناصر فى بعض الروايات ، أو حتى أربعة عشر عاما ، أى اصـدار قوانين الانفتاح الاقتصادى ، وخاصة قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى قدر قليل من الروايات ٠ وكما أن نهاية الحقبة الأولى فى التاريخ الاقتصادى المصرى فى القرن العشرين انتهت بعجز أو رفض القطاع الخاص مشاركة الدولة ، فهناك سببا واضحا لنهاية الحقبة الثانية ، وهو تضخم دور الدولة فى الاقتصـاد

الى الحد الذى آثر على فاعليتها ، من الناحية العسكرية كانت (النكسة) ومن الناحية الاقتصادية (عدم استكمال الخطة الخمسية الثانية على النحـــو المرغـــــوب) ٠

أما الحقبة الأخيرة ، وهى تمثل عودة الى الحقبة الأولى فيما تعتنى الحكومة باعطاء الأولوية لمتطلبات الاستثمار الخاص ، ولا سيما المكـــون الأجنبى منه ٠ وهذه الحقبة ـ التى ما زلنا نعيشها الآن ـ تمثل فى معظـــم الأدبيات الاقتصادية ، عودة الى آليات السوق ، وطفرة للاستثمار الخـــاص على حساب الاستثمار فى القطاع العام الذى ، ان احتفظ بقدر كبير من أهميته، الا أنه يمثل ذلك عائقا فى طريقة التنمية ، أو تركة الحقبة السابقة ، أو آخـــر خط دفاع لمكاسب الشعب والاقتصاد الوطنى المستقل ، على حسب الرواية طبعـــا ٠

أى أن ينقسم التاريخ الاقتصادى لمصر فى القرن العشرين الى ثلاثة حقبات واضحة ، ترجح كفة قيادة الاقتصاد تارة الى القطاع الخاص ، وتارة الى القطاع العام ٠ أى ، أنها ، بعبارة أخرى ، رحلة فى حلقة مفرغة ، وطريق العودة هو نكسة الاقتصاد المستقل بريادة القطاع العام الى الخلف ان صدقنا رواية ، أو العودة الى آليات السوق ، والكفاءة العالية التى يعمـــل بهـــا القطاع الخـــاص مقـــارنا بالقطـــاع العـــام ٠

وكأى تبسيط للحقيقة ، طبعا ، فان هذه الرؤية الدورية للاقتصاد المصرى، تحمل قدرا من الحقيقة يضيع فى غابة من التصورات والتخيلات الأيديولوجية، التى تحجب حقيقة التطور فى الاقتصاد المصرى ٠

وانا فى هذه الورقة ، ان كنا نعقد أملا على شىء ، فهو اننا نعيد سرد أجزاء ضئيلة من هذا التاريخ الاقتصادى للقطاع الخاص ، حتى يتسنى لنـــا أن ننقذ مقولة الدورة الثلاثية للاقتصاد المصرى : خاص ـ عام ـ خاص بل لنعيد التاريخ الاقتصادى لمصر الى ســـاحة النقاش ، آخذين فى الاعتبار التناقضات والتداخلات التى تعقد الصورة كثيرا عن المقولة الدورية المألوفة ، وتظهر عدة تطورات للقطاع الخاص ، وعلاقته بالدولة فى فترات متباينة من تاريخنـــا الاقتصادى ٠

وحتى يتسنى لنا ذلك ، تنقسم هذه الورقة الى أقسام ثلاث ٠ القســـم الأول يتناول تطوير الاستثمار الخاص منذ آخر الحرب العالمية الأولى حتى فترة التأميمات فى سنة ١٩٦١ ٠ أما الجزء الثانى من الورقة ، فيعـــالج الاستثمار الخاص من ١٩٦١ الى ١٩٧٣ ، أى فى فترة « الاشتراكية العربية »

أو تضخم دور الدولة · والجزء الأخير من هذه الورقة يبحث دور القطاع الخاص فى فترة الانفتاح الاقتصادى الى عام ١٩٨٠ ·

واننا ، بالطبع ، لسنا نحاول أن نعيد كتابة التاريخ الاقتصادى للاستثمار الخاص فى ورقة واحدة ، وعدة مجلدات لا تكفى لذلك ، ولا أن ندافع لغرض أو لآخر عن هذا القطاع · بل الهدف هو هز صورة التطور الدورى ، وكسر مقولة الثلاث عقود الصلبة فى كيانها : خاص ـ عام ـ خاص ·

١ ـ الاستثمار الخاص والدولة فى الفترة ١٩١٦ ـ ١٩٥٧ :

ان كانت تبدأ العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص فى عهد محمد على، حين أغلقت ورش المنتجين الصغار كى يعملوا فى مصانع الوالى، الا أننا تركنا الى جنب سياسة التصنيع فى القرن التاسع عشر بعدم استمرارها ، ونفضل أن نبدأ بالعلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص التى ظهرت فى أواخر الحرب العالمية الأولى · وأول مثل وجدناه فى هذا الصدد انما هو كتاب صاحب مصنع لمواد البناء ، صموئيل سورناجا (الذى أمم فيما بعد) صدر بالفرنسية تحت اسم « الصناعة فى مصر » · ويمثل الكتاب نداءا للحكومة للاهتمام بالصناعة المصرية ، وتخويفا من مخاطر سياسة الحكومة الاقتصادية حينذاك التى ركزت على تعظيم عائد صادرات القطن فى زمن رأى تراجعا فى أسعاره عالميا · وناشد سورناجا فى كتابه حكومة اليوم فى أن تعطى قدرا أكبر من الأهمية للصناعة وتشملها فى رعايتها · وردا على نداء سورناجا ، أسست الحكومة المصرية فى نفس العام « لجنة التجارة والصناعة » تحت رئاسة اسماعيل صدقى ، وبعضوية سورناجا ، وطلعت حرب ، ويوسف أصلان قطاوى ، وأمين يحيى ، ومن الأجانب هنرى نوس رئيس شركة السكر ، والسادة هورنزبى وتويلفز وهما موظفان انجليزيان فى الحكومة المصرية · وبعد سنتين من الزيارات الميدانية لجميع المصانع والمؤسسات الصناعية فى القطر المصرى ، أصدرت اللجنة تقريرا عن حال الصناعة فى مصر ، وطالب أعضاء اللجنة فى هذا التقرير من الحكومة أن تساند الصناعة المصرية مساندة مالية وبداية ظهور فكرة الدفاع عن الصناعة الوطنية وان كانت تلك الفكرة الأخيرة لم تتبلور تماما فى أذهان كاتبى التقرير (١) ·

وبعد قيام بنك مصر ، نتيجة لجهود أحد أعضاء لجنة التجارة والصناعة طلعت حرب ، وآخرين مثل يوسف قطاوى الذى ساهم بألف جنيه من حصص التأسيس عين اسماعيل صدقى وزيرا للمالية عام ١٩٢١ ، وخلفه يوسف قطاوى عام ١٩٢٤ · واستطاع بنك مصر فى نفس العام ١٩٢٤ أن يحصل على

قرض من الدولة قدره مائتا ألف جنيه ، بشرط أن يستعمل هذا القرض لمساعدة القطاع الصناعى المصرى بحد أقصى عشرة آلاف جنيها لكل قرض · ووصلت القروض التى أعطاها بنك مصر من خلال هذا النظام الى ١٣٧ر١ مليون جنيه مصرى عـام ١٩٣٨ (٢) ·

وفى عام ١٩٣٠ ، أصبح اسماعيل صدقى رئيسا للوزراء يحكم من خلال قرارات بعد أن فض مجلس النواب · وفى نفس السنة ، أعيد لمصر حـرية تحديد الجمارك على الواردات · واستعمل اسماعيل صدقى هذه الحرية ليعطى درجة عالية من الحماية الجمركية الى شركة السكر والتقطير المصرية التى كانت تعانى من الانهيار العالمى فى أسعار السكر · ونذكر أن رئيس هذه الشركة كان عضوا مع اسماعيل صدقى فى لجنة التجارة والصناعة ، وهو هنرى نوس · ولكن بدلا من أن يعطى صدقى الحماية الجمركية الى شركة السكر بدون مقابل، صمم على ابرام نظام الـ Regie معها ، مما يمثل أول مشادة بين الحكومة والقطاع الخاص · وانتهت هذه المشادات والصراعات بين صدقى ونوس الى انتصار الحكومة · وكسبت الحكومة الحق ، فى مقابل الحمـــاية الجمركية ، فى تحديد المساحات المنزرعة سنويا من قصب السكر ، والسعر المدفوع للمزارعين فى مقابل قصب السكر ، كما أن الحكومة استطاعت أن تجبر شركة السكر على مشاركتها فى الأرباح ، بعد ضمان ربح قدره ٥٪ للمساهمين ، بنسبة ٧٠ الى ٩٥ فى المائة من سائر الأرباح (٣) ، وكانت هذه أول مرة فى تاريخ مصر الحديث التى يظهر خلافا بين الحكومة والقطـــاع الخاص الصناعى ، وينتهى هذا الخلاف بانتصار الحـــكومة ·

أما فترة الحرب العالمية الثانية ، فقد رأت فترة نمو الانتاج فى الصناعات الوطنية ، وخاصة بعد أن قل النشاط الاقتصادى الأجنبى فى الاقتصاد المصرى، فهرب مثلا المواطنون من أصل يهـــودى بعد وصول روميل الى الصحراء الغربية ومشارف الاسكندرية · أما الرأسماليون من أصل ايطالى وألمانى ، فقد اعتقلوا فى معسكرات خاصة لمدة الحرب · وأدى ذلك ، الى جانب زيادة الطلب على المنتجات المحلية ، وفى ظروف الحـرب التى حـدت من التجارة الخارجية لمصر ، الى ظهور طبقة جديدة من الرأسماليين المصريين الذين حلوا محل الرأسماليين الأجانب المبعدين أثناء الحرب · الى أن عـــاد هؤلاء الأجانب بعد اقرار السلام ، بل وعودة التجـارة الخـــارجية التى نافست الصناعات المصرية الوليدة · ويظهر ذلك فى الجدول رقم (١) ، ويلاحظ فى هذا الجـــدول الانخفـــاض السريع الذى طرأ على نسبة الاستثمار المصرى فى الشركات المســـاهمة ، وهو انخفـــاض ٢٣ر٤ فى المـــائة

فى ثلاث سنوات ، الذى ساهم كثيرا فى احياء الشعور الوطنى للرأسمال المصرى بعد الحرب العالمية الثانية ، ونمى هذا الشعور الوطنى ، بل الشعور المعادى للاجانب · بعد عودة الاستيراد ونهاية الحرب ، وانخفاض نسبة نمو الانتاج الصناعى الذى وصل الى ٦ر٣٪ مقارنا بذروته عام ١٩٤٨ التى وصلت الى ١ر١٨٪ (٤) ·

أى أن الخمسة أعوام التالية للحرب العالمية الثانية تعتبر فترة أزمة بالنسبة للصناعات المصرية · وأتت هذه الأزمة فى سياق حرب فلسطين التى عملت هى الأخرى على زيادة الشعور الوطنى فى مصر · وبعد فضيحة الأسلحة الفاسدة ، أنشأت الحكومة المصرية أول المصانع الحربية فى القرن العشرين ، وكانت هذه المصانع الحربية من أول انشاءات الحكومة الصناعية مباشرة ·

وأدت كل هذه العوامل ، الى تقوية ايديولوجية كانت قائمة من قبل (فى أهداف بنك مصر مثلا) وهى أيديولوجية الوطنية الاقتصادية ، أى ايديولوجية الدفاع عن الصناعة الوطنية ضد الاستيراد ، أيديولوجية تنادى بزيادة الاستثمار فى الصناعة لتقليل الاعتماد على العالم الخارجى . وأخيرا أيديولوجية يتخللها صراحة نداء بضرورة زيادة دور الدولة فى الاقتصاد ، بل مناداة فى بعض الأحيان بخلق قطاع عام قوى يستطيع أن ينمى البلاد بعيدا عن وطأة الاستعمار·كما أن ساعد على تكوين هذه الأيديولوجية بداية التخطيط الاقتصادى فى فرنسا (تجربة الـ Dirigisme) وتجارب حزب العمال فى بريطانيا العظمى (٥) ·

وأتى كتاب خالد محمد خالد **من هنا نبدأ** عام ١٩٥٠ ليؤكد على ضرورة مساندة الصناعة الوطنية ، وتدخل الدولة دفاعا عن هذه الصناعة ، وأخيرا ظهرت على الساحة ايديولوجية «الاشتراكية» التى أكدت أن التنمية الاقتصادية لمصر لن تأتى الا بعد الرقى الصناعى ، ودخول الدولة كشريك كامل فى عملية الانتاج ، وان كانت نداءات التأميم تقتصر على المرافق العامة مثل المياه والكهرباء ، والعداء لرأس المال الأجنبى (٦) · أما الضباط الأحرار ، ففى منشوراتهم قبل القبض على زمام السلطة ، لم يتعرضوا لمسائل اقتصادية الا بأعم العبارات ، باستثناء منشور واحد الذى انتقد الحكومة لعدم بناء مصانع حربية بدرجة عالية من الكفاءة بالرغم من وجودها فى اسرائيل (٧) ·

وعملت الحكومة فى الأربعينات على ارضاء الشعور الوطنى للرأسماليين

المصريين ، وظهور درجة عالية من الوعى بأن مستقبل البلاد الاقتصادى يحتم الاهتمام بالاستثمار الصناعى ، وطلب مساعدة الدولة فى الاستثمار والحماية الجمركية ، بل ، وفى بعض الأحيان المطالبة الصريحة بتأميم المصالح الأجنبية فى البلاد · وأصدرت حكومة النقراشى قوانين التمصير ١٣٨ و ١٢٩ لعام ١٩٤٧ التى حددت النصيب المصرى فى أسهم الشركات المساهمة بـ ٥١٪ كحد أدنى ، كما أن حددت النصيب المصرى فى أسهم الشركات المساهمة الى ٥١٪ كحد أدنى ، كما حددت القوانين حدا أدنى لنصيب الجانب المصرى فى الادارة والعمالة(٨) ·

ولكن اعترض القطاع الأجنبى بشدة على هذا التمييز لرأس المال الوطنى، حيث انخفض عدد الشركات المؤسسة من ٢٨ شركة فى ١٩٤٦ الى ١٢ شركة فى ١٩٤٧ ومتوسط ٥ر٦ شركات فى المدة من ١٩٤٨ الى ١٩٥٥ (٩) · كما أدى انخفاض معدل تأسيس عدد الشركات الى انخفاض الاستثمار فى الصناعة ، وترتب على ذلك انخفاض الانتاج الصناعى فى بادىء عقد الخمسينات من ذروة ١ر١٨٪ عام ١٩٤٨ الى ٦ر٣٪ عام ١٩٥٠ · وأخيرا ، حاول الاستثمار الأجنبى الدفاع عن نفسه فى ظل تشريعات التمصير بادخال عدد من الأعضاء السابقين فى الحكومة فى مجالس الادارة ، وبطلب الجنسية المصرية للموظفين الأجانب بدلا من توظيف المصريين(١٠) ·

وانه من المهم ذكر أن عندما أتت حكومة الثورة ، أصدرت القرار بقانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ الذى أعاد النظر فى شرط الحد الأدنى للمصريين ، وجعله ٤٩٪ بدلا من ٥١٪ · كما أنه فى العام التالى ، صدر قانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الذى عمل على تشجيع الاستثمار الاجنبى فى مصر ، ونص القانون على السماح للمستثمرين الأجانب أن يعيدوا تصدير نسبة ١٠٪ من رأس المال المستثمر سنويا لمدة خمسة أعوام ، وابتداء من العام السادس للعمليات فتصبح هذه النسبة ٢٠٪ · وفى نفس العام ، صدرت ثلاث قوانين أخرى لتشجيع الاستثمار الأجنبى ٤٣٠ و ٤٧٥ لعام ١٩٥٣ اللذان أعطيا اعفاءات ضريبية للاستثمار الأجنبى ، وسمحا باعادة تصدير كامل قيمة رأس المال المستثمر بعد أول سنة من العمليات ان وجد المستثمر الأجنبى صعابا فى العمل فى مصر· وأخيرا ، صدر قانون الشركات ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذى سمح فى مادته الحادية عشر باكتتاب رأس المال الأجنبى فى كل أسهم أى شركة جديدة(١١) · وفى عام ١٩٥٧ ، أى بعد فرض الحراسة على الممتلكات البريطانية والفرنسية صدر قانون ٥٤ لسنة ١٩٥٧ الذى أعفى الشركات العاملة فى مصر لمدة

لا تقل عن عامين ، من الضرائب على القيم المنقولة والأرباح التجارية والصناعية(١٢) ٠

وأخيرا اتبعت الحكومة سياسة اقتصادية ترمى الى تشجيع القطاع الخاص المصرى ، وذلك باعطاء قروض للبنك الصناعى التى فاقت الـ ٢ مليون جنيه فى عام ١٩٤٧ والذى لم يصرف ، ووصلت الى سبعة ملايين من الجنيهات عام ١٩٥٧ ٠ كما كان لتأسيس المجلس القومى لتنمية الانتاج القومى هدفه فى تنمية الصناعة باعطاء الاقتصاد المصرى قطب نمو يتمثل فى انشاء نواة للقطاع العام الصناعى ومساعدة القطاع الخاص على التنمية فى شكل مشروعات مشتركة ٠ وكان رأس مال المجلس الدائم فى فترة عمله مملوكا بالكامل للحكومة ، ووصل الى ٦ر٢٥٠ مليون جنيها فى الفترة ٥٢/١٩٥٣ الى ٥٧ / ١٩٥٨ (١٣) ٠

ومن أهم انجازات المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى المساهمة فى رأس مال مجمع الحديد والصلب فى حلوان الذى افتتحه الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٩٥٨ ، مشيدا النظام الجديد الذى يمثله المصنع اذ شاركت الحكومة بـ ٤٥٪ من رأس ماله ، والقطاع الخاص بـ ٥٥٪ ، وعبر عبد الناصر فى نفس الخطاب عن هدفه فى مشاركة رأس المال الخاص والحكومى فى بناء البلاد بعد سنين اتجه فيها رأس المال الخاص الى الزراعة (١٤) ٠

ولكن ، وبالرغم من التشجيع الصريح الذى اعطته الدولة ، احتجب القطاع الخاص ، المصرى والأجنبى ، عن المشاركة الفعالة فى « بناء البلاد » التى ناشده اليها عبد الناصر ٠ وبالرغم من المناخ « الانفتاحى » ان صح القول ، لم يدخل القطاع الخاص ميدان التصنيع بل اتجه الى التجارة والبناء٠ ويتضح ذلك من الجدول رقم (٢) ٠ كما أن ، وبالعكس ، تبرع القطاع الخاص، وعلى رأسه بنك مصر فى توزيع حصصا كبيرة من رأس المال فى شكل فوائد حيث وصل توزيع الأرباح فى شركة مصر المحلة الكبرى للغزل والنسيج الى ٧٨٪ من الربح الاجمالى عام ١٩٥٢ ووصل الى ذروته فى ١٩٥٨ ممثلا ٨١٪٠ كما أن بنك مصر توقف عن الاستثمارات الجديدة بعد عام ١٩٥٢ ، مفضلا اعادة استثمار الأرباح فى شركاته القائمة فعلا ٠ ووصل الاستثمار الجديد من ١٩٥٢ الى ١٩٥٨ من مال بنك مصر الى ٧ر٨٦٣ ألف جنيه ، أما الاستثمار الداخلى ، فوصل الى ٧٠٩ مليون جنيه عام ١٩٥٨ وحده (١٥) ٠

الى أن ظهرت مشكلة بين القطاع الخاص والحكومة فى النصف الثانى من عقد الخمسينات ٠ وتفاقمت هذه المشكلة بعد العدوان الثلاثى ووضعت

الأملاك الفرنسية والبريطانية تحت الحراسة ، وضمت الى المؤسسة الاقتصادية التى تمتلك القطاع العام الذى كان قد خلقته الدولة بين تأميم ، وحراسات ومشروعات جديدة بدأت فى اطار المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ٠

ختاما ، نصل ، فى نهاية المرحلة الأولى من تاريخ القطاع الخاص الى ازمة بينه وبين الحكومة ٠ فتحكم الحكومة الجديدة بايديولوجية مستمدة مباشرة من الظروف السابقة على انشائها ، وهى ضرورة التصنيع ، ومساندة الدولة للقطاع الخاص فى أهدافه التنموية ٠ الا أن القطاع الخاص بشقيه ، المصرى والأجنبى ـ يحجب نشاطه ، ويرفض التعامل مع حكومة استولت على الثروة الزراعية (ونذكر أن كثيرا من نجوم القطاع الخاص كانوا أيضا من كبار الملاك) وأممت قناة السويس ، وأمرت بالحراسة ثم التأميم للممتلكات البريطانية والفرنسية ، وأممت شركة السكر عام ١٩٥٥ بأمر عسكرى ٠ فلا عجب اذن أن يرفض القطاع الخاص الصناعى بالذات اعطاء ثقته لهذه الحكومة الجديدة فى مشروعات طويلة الأمد ، وتهرب من الاستثمار بعد أن نادى طويلا بخلق ظروف ملائمة مثل تلك التى وفرتها له الحكومة ٠ ومن هذه المفارقة بين الايديولوجية والواقع ، ننتقل الى حلها فى الفترة القادمة ، فترة هيمنة القطاع العام ٠

الاستثمار الخاص والدولة فى فترة القطاع العام ١٩٥٨ ـ ١٩٧٣

بالرغم من سيطرة الدولة ، من خلال المؤسسة الاقتصادية ، على النشاط الاقتصادى فى مصر ، الا أن القطاع الخاص مازال ينعم برعاية الدولة ، التى كانت تأمل فى أن يكون لهذا القطاع الدور الرائد فى التنمية الاقتصادية٠ ويظهر ذلك واضحا فى الخطتين التى قدمتهما الدولة للقطاع الخاص للفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ ، أما الخطة الزراعية ، فوضعتها وزارة الزراعة ، ولم تنتج عنها أية تطورات اللهم الا بعض الاصلاحات الهيكلية فى الرى والصرف التى كانت تدرج فى أية ميزانية دون ضرورة اللجوء الى « التخطيط » ٠

وأما الخطة الصناعية ، فكان المخطط فيها استثمارات قدرها ١ر١١٤ مليون جنيه تقوم الحكومةباستثمار ٢١٪ منها ، والقطاع الخاص مسئول عن البقية الباقية ، والفرق بين هذه الخطة ، وما سبقها من سياسات حكومية فى المجلس الدائم أو المؤسسة الاقتصادية ، هى أن ، من خلال ملكيتها لجزء مهم من الاقتصاد استطاعت الحكومة الضغط على امبراطوريات القطاع الخاص فى مصر مثل ، مجموعة شركات بنك مصر ، أو مجموعة شركات أحمد عبود

لتتعاون معها فى تحقيق أهداف الخطة · وكان سلاح الدولة فى هذا الوقت، غير الضغط المباشر على الأفراد ، هو ملكيتها لجزء لا بأس به من القطاع المصرفى ، ومن خلال هذا القطاع الضغط على مجموعة شركات فى القطاع الخاص عن طريق مصادر العملة الأجنبية التى امتلكتها المصارف المؤممة ، أو الحصول على أذون استيراد ، وما هو أهم من ذلك الحصول على تعاقدات مع الحكومة ، خاصة فى مجال البناء والمقاولات · الا أنه لم يتم الاستثمار فى الخطة الصناعية على النحو المطلوب حيث استثمر ما قيمته ٩٠ مليون جنيها، منها ٣٠ أو ٤٠٪ ، استثمارات الدولة(١٦) ·

١٠ القطاع الخاص ، فقد تراجع نشاطه ، ويتمثل هذا التراجع فى انخفاض نسبة نمو رأس المال فى الصناعة المصرية من ١ر٧٪ سنويا عام ١٩٥٦ الى ٤ر٠٪ سنويا عام ١٩٥٧ ، ثم ٥ر٤٪ عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ بسبب استثمارات الدولة أساسا ، وأخيرا تدهورت هذه النسبة الى ٤ر٢٪ عام ١٩٦٠ و ١ر٠٪ عام ١٩٦١ (١٧) ·

ويظهر ذلك بصورة أكثر وضوحا فى الجدول (٣) حيث أن الزيادة الوحيدة فى قروض البنك الأهلى المصرى التى أخذت فى الانخفاض بعد عام ١٩٥٧ ، تمثلت فى قروض قصيرة الأجل فى أغلبيتها العظمى ، كما أنها اتجهت فى قطاع المبانى تاركة الى جنب قطاع الصناعات التحويلية والتعدينية والكهربائية · ولكن بالرغم من ذلك ، فان نسبة الانتاج الخاص الى الانتاج العام لم تتغير كثيرا فى الفترة ١٩٥٨ الى ١٩٦١ حيث انخفضت نقطتين من ٧ر٧٨٪ الى ١٦ر٧٦٪ كما يبين الجدول (٤) ·

ولكن بالرغم من أهمية القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى ، بل بسبب قوة هذا القطاع وأهميته ، فكان يعانى القطاع حتى عام ١٩٦١ من عامل مهم أضعفه أمام الحكومة ، وسهل على الحكومة مهمة التأميم فى ١٩٦١ · فكان القطاع الخاص قطاعا مركزا للغاية ، كما يظهر فى الجدول رقم (٥) ، وتزداد خطورة هذا التركيز فى الملكية ان تذكرنا أن مجموعة شركات بنك مصر كانت تمتلك ما يقرب من ٢٠٪ من القطاع الصناعى المصرى كله ، و ٦٠٪ من قطاع الغزل والنسيج · كما ذكر تقرير من بنك الاسكندرية أن ١ر٩٪ من ممتلكى الأسهم فى مصر كانوا يمتلكون ٧ر٦١ من جميع الأسهم (١٨) ·

كما أن القطاع الخاص كان ينقسم الى امبراطوريات منها بنك مصر ، ومنها مجموعة أحمد عبود ، ومجموعة ايدمون رباط ، ومجموعة أمين يحيى، ومجموعة فرغلى ··· الخ · مما سهل مهمة الدولة عند التأميم التى لم تصب

أكثر من ٧٦٧ فردا فى يوليو ١٩٦١ ٠ بادئة بـ ١٦٧ من « الرأسماليين الرجعيين » كما كان التعبير وقتئذ ، تلاهم ٦٠٠ رأسمالى رجعى ٠ وان أضفنا الى هؤلاء عدد سبعة آلاف شخص أصابتهم قوانين الاصلاح الزراعى(١٩) ٠ وأخذنا فى الاعتبار أن بعض هؤلاء كانوا قصرا (النصف تقريبا) فاننا نجد أن الدولة لم تؤمم ممتلكات أو تستولى على أرض أكثر من ٠٣ر٠ فى المائة من السكان البالغين ـ ولا يمثل هذا صعوبة بالغة لحكومة تنعم برضاء الجماهير خاصة بعد جلاء ١٩٥٤ وحرب ١٩٥٦ ٠

أما الضربة القاضية للقطاع الخاص ، فكانت قد أتت قبل التأميمات بسنة ، عندما أممت الحكومة مجموعة بنك مصر ٠ وأكد تأميم بنك مصر نية الحكومة فى القبض على زمام الأمور فى الاقتصاد المصرى ، بسبب قصور أداء القطاع الخاص ، وتبرير هذا التأميم ، فى الايديولوجية الرسمية قد يلقى بعض النور على سياسة الحكومة تجاه القطاع الخاص قبل ١٩٦١ ٠ ففى أول مارس ١٩٦٠ ، جمع الأهرام الاقتصادى عدة أحاديث لاثبات أن تأميم بنك مصر لم يأت الا لمصلحة القطاع الخاص ، بل كان هـذا التاميم ضروريا اذ أن هدف التأميم ليس الاشتراكية فى حد ذاتها ، ولا تشكيك فى ادارات سابقة ، بل ايجاد قطاع قيادى ، يساعد القطاع الخاص فى مرحلة الانطلاق ، وأكدت جريدة أخرى أن تأميم بنك مصر أتى لزيادة كفاءة الثورة الصناعية (٢٠) ٠ أما الوزير المركزى للاقتصاد ، المرحوم الدكتور عبد المنعم القيسونى ، فقد أعطى أسبابه لتأميم بنك مصر ، وهى أنه مادامت بورصة الأوراق المالية تعيش فى خوف من تخفيض قيمة ممتلكات بنك مصر بعد تطبيق القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، وبسبب مديونية البنك للحـكومة منذ الحرب العالمية الثانية ، فكان التأميم ردا على مخاوف بورصة الأوراق المالية من جهة ، ومساندة للوضع المالى لبنك مصر والشركات التابعة له من جهـة أخـرى(٢١) ٠

أما البنك الأهلى المصرى فكان قد أمم فى نفس العام ، وبالقانون رقم ٣٩/١٩٦٠ (قانون تأميم بنك مصر كان رقم ٤٠) ، ولكنه لم يثر نفس الضجة الاعلامية التى أثارها تأميم بنك مصر ٠ وفى ديسمبر من نفس العام ، أممت الحكومة البنك البلجيكى والدولى فى مصر بدافع أحداث الكونغو وضرورة مناهضة الاستعمار البلجيكى حيث أممت فى نفس الوقت شركة مصر الجديدة وشركة الترام ٠ فسيطرت ، بطريقة أو بأخرى ، الدولة على الاقتصاد المصرى حتى قبل قوانين يوليو الاشتراكية بعد تأميمها لأكبر ثلاثة مصارف فى البلاد : البنك الأهلى المصرى ، بنك مصر والبنك البلجيكى والدولى ٠

وقد حان الوقت ، فى هذه الورقة لتأكيد أن القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى ، وان اضمحل كثيرا فى الستينات ، الا انه يمت تماما ، بل تعايش مع القطاع العام ، كما يظهر الجدول رقم (٦) · ونلاحظ فى هذا الجدول ثبات نسبة ٧ر٥ فى المائة من الاستثمار الكلى طيلة أعوام الخطة الخمسية الأولى ، ومنها نكسة ١٩٦٧ ، فتزداد أهمية القطاع الخاص فى الاستثمار الكلى حتى تصل الى ٣ر١٤٪ عام ١٩٦٨/٦٧ ، ويمثل هذا زيادة فى الاستثمار المطلق ، وليس النسبى · أى أنه بسبب قصور الاستثمار العام بعد النكسة ، زاد الاستثمار الخاص من ٤ر٢٩ مليون جنيها عام ١٩٦٧/٦٦ الى ٨ر٤١ مليون جنيها عام ١٩٦٨/٦٧ أى بزيادة قدرها ٤٢٪ تمثل طفرة فى الاستثمار الخاص فى مصر · وعلى كل حال ، فان الاستثمار الخاص فى مصر كان يتعاظم ، بالأرقام المطلقة حتى خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ، اذ أننا لا نلاحظ تراجعا الا عام ١٩٦٥/٦٤ وعام ١٩٧٠/٦٩ وعام ١٩٧١/٧٠ · وكانت الثلاث أعوام فترات تراجع فيها الاستثمار العام ، أو بالقليل توقف نموه ·

وقد تركز الاستثمار الصناعى الخاص فى مصر فى الستينات فى عدد كبير من المصانع الصغرى وان كانت نسبة رأس المال الى العمالة تزداد فيها مع مرور عقد الستينات · وكانت أهم جهات الاستثمار الخاص فى هذه الفترة هى الغزل والنسيج الذى تعايش مع القطاع العام عن طريق مقاولات من الباطن ، يليه قطاع الكيماويات والصناعات الهندسية مثل مصانع الأدوية الصغرى والجلود ، وورش تشغل فيها المعادن ، وقطاع بناء الأثاث المعدنى الذى شهد رواجا كبيرا فى الستينات وأخيرا « الصناعات الصغرى ، مثل المصنوعات الجلدية وصناعات « خان الخليلى » التقليدية - ويظهر هذا التركيز فى الجدول رقم (٧) · أما عن استثمارات القطاع الخاص عموما فى كل الاقتصاد المصرى ، فتركز طبعا فى قطاع الاسكان الذى استحوذ على مايتراوح بين ثلاثة أرباع و ٨٠٪ من الاستثمارات الكلية فى القطاع الخاص، وان انخفضت تدريجيا نسبة الاستثمار الخاص فى قطاع الاسكان حتى وصلت الى ٩ر٥٥٪ عام ١٩٧٣/٧٢ وذلك مصحوبا بزيادة فى القطاع التجارى والمالى ، والصناعات التحويلية · وكان القطاع الخاص ، كما نرى من الجدول رقم (٨) يمثل نسبة لا بأس بها من النشاط فى بعض الصناعات التحويلية ، على رأسها الصناعات الخشبية حيث مثل القطاع الخاص ٨٧٪ عام ١٩٦٨/٦٧ ونحو ربع قطاع الصناعات الهندسية والغزل والنسيج ·

انه اذن من الخطأ الحديث عن نكسة كاملة للقطاع الخاص بعد ١٩٦١ ،

ونفضل أن نتحدث عن تراجع فى نشاط القطاع الخاص ، وان صح الحديث عن النكسة ، فكانت هذه فى الشركات الكبرى ، ومجموعات الشركات ٠ أما باقى القطاع ، المكون من المصانع الصغرى ، والشركات التى يعمل فيها أقل من ٥٠ عامل ، فقد نمت ، بل يمكن القول أنها نمت فى ظل القطاع العام ، وتحت الحماية الجمركية التى فرضتها الدولة فى حقبة الستينات ٠

٣ - الاستثمار الخاص والدولة فى فترة الانفتـــاح الاقتصـــادى : ١٩٧٣ - ١٩٨١ :

ان كان الاهتمام الرئيسى لصناع القرار بعد حرب أكتوبر هو تنميـــة دور رأس المال الأجنبى فى الاستثمار فى الاقتصـــاد المصرى ، غير أن الفترة رأت تطورات هامة بالنسبة للاستثمار الخاص خارج اطار الانفتاح الاقتصادى المتمثل فى القانون ٤٣/١٩٧٤ وتعديلاته ٠

ورأت الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١ زيادة فى دور القطاع الخاص التقليدى (أى القطاع الخاص خارج اطار قوانين الانفتاح) ، كما يتبين لنـــا من الجدول رقم (٩) ، ولكن صاحبت هذه الزيادة فى الارقام المطلقة لاستثمارات القطاع الخاص التقليدى تراجعا فى أهميته النسبية فى الاقتصاد عامة » ، وبالمقارنة بالقطاع الخاص الانفتاحى ، أى القطاع الخاص الذى هيمن عليه رأس المال الأجنبى ٠

أما عن أوجه نشاط القطاع الخاص التقليدى فى فترة الانفتـــاح ، فنلاحظ انها لم تتغير كثيرا عن نشاطه فى الفترة السابقة ، أى تركز النشاط التقليدى الخاص فى النسيج والصناعات الغذائية ، والكيماويات والصناعات الهندسية والخشبية ٠ كما أننا نلاحظ انخفاض نصيب قطاع النسيج فى جملة استثمارات القطاع الخاص ، أما قطاع الصناعات الجلدية ، فهو يمثل قطاعا نما نسبيا ومطلقا داخل الاستثمار الخاص فى الفترة ١٩٧٣ الى ١٩٧٦ (٢٢) ٠

وان كانت الفترة ككل شاهدت هذا النمو المطلق والتراجع النسبى فى نشاط القطاع التقليدى الصناعى ، الا أن ثمة هناك جناحا من القطاع الخاص نما سريعا بفضل اتصاله بالقطاع الأجنبى ، وهو قطاع التجارة الخارجية وبالذات قطاع الواردات بدون تحويل عملة ، الذى يتقاسمه مناصفة شركات القطاع العام والقطاع الخاص للتجارة الخارجية (٢٣) ٠

أما من الناحية الايديولوجية ، فظهرت فى فترة السبعينات ثمة أصداء للخلاف القديم بين رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبى فى الاقتصـــاد

المصرى ، وتمثلت هذه الأصداء فى عودة ايديولوجية « رأس المال الوطنى والدفاع عنه » · وأخذت هذه الايديولوجية طريقتين لتأكيد الصراع بين القطاع الخاص المحلى ورأس المال الأجنبى · أما الطريق الأول ، فهو يتمثل فى الهجوم على نظام الاستيراد بدون تحويل عملة الذى فتح طريق المنافسة العالمية للمصنوعات المحلية · وشارك القطاع الخاص فى هذا الهجوم القطاع العام الذى تضرر هو الآخر من منافسة السلع المستوردة مما أدى الى تكدس البضاعة المحلية فى المخازن العامة والخاصة سويا · ومن أهم المدافعين عن ايديولوجية حماية الصناعة المحلية عبد العزيز حجازى الذى أكد على أنه يجب أن يتم الاستيراد للمواد الأولية ، والأدوات ، وليس ، على حد تعبيره « الفستق والبندق » (٢٤) · وحذر **الأهرام الاقتصادى** من « عقدة بيروت » أى عقدة استيراد كل شىء وتخريب الاقتصاد المحلى(٢٥) · وأخيرا ناهض اتحاد الصناعات المصرية ، فى كتابه السنوى لـ ١٩٧٧ ولـ ١٩٨٠ سياسة الاستيراد ، ونادى بالحد من الاستيراد وزيادة الحماية على المصنوعات المحلية · وتحولت هذه الايديولوجية أخيرا الى المناداة بشعار « صنع بمصر » والحد فعلا من الاستيراد المنافس للصناعة المحلية ·

أما الطريق الثانى الذى اتخذه القطاع الخاص المحلى ، فكان المطالبة بمعاملة سوية بالشركات التابعة لقانون ١٩٧٤/٤٣ وتعديلاته · أى ان القطاع المحلى الخاص طالب بتعديل قانون الشركات القديم ١٩٥٤/٢٦ حتى تتم درجة أكبر من المساواة بينه وبين القطاع الانفتاحى · أى أن هناك فرقا رئيسيا مابين أحداث الخمسينات وأحداث الثمانينات فى أن القطاع المحلى لم يطالب هذه المرة بتمصير أو حتى بتأميم القطاع الأجنبى ، بل طالب بسياسات تجعله هو قطاعا أجنبيا فى الاعفاءات والحقوق · ونجد ذلك واضحا فى مطالبة المجالس القومية المتخصصة فى مطبوعاتها ، خاصة « الاطار العام لاستراتيجية التنمية »(٢٦) · وتم تعديل الاطار القانونى بالفعل ، باصدار قانون ١٩٨١/١٥٩ الذى قرب المسافة مابين القطاع الأجنبى والقطاع المحلى فى كل الميزات الا اعادة تصدير رأس المال ، والأرباح ومهايا العاملين الأجانب ·

ملاحظات ختامية :

اذا أردنا المقارنة بين حال الاستثمار الخاص فى ثلاث فترات تاريخية للاقتصاد المصرى ، فانه يصعب علينا تحديد هذه الصيغة الدورية التى كثيرا ما تظهر فى الأدبيات المعاصرة · فهو من الواضح أن القطاع الخاص فى

الفترة قبل عام ١٩٦١ لم يكن هو القطاع الرائد ، المستقل الذى تصوره أدبيات التاريخ الاقتصادى الحديث • ففى مرحلة أولى ، بات هذا القطاع يطالب بتدخل أكبر للحكومة فى الاقتصاد ، ويطالب بالحماية من الواردات الأجنبية ، وفى بعض الأحيان نسمع أصواتا فى هذه المرحلة تنادى بزيادة استثمارات الدولة ، وخاصة فى القطاع الصناعى • بل أكثر من ذلك ، نرى أن من أهم أسباب الخلاف بين الحكومة والقطاع الخاص هو رفض القطاع الخاص مشاركة الحكومة فى العملية التنموية بعد أن طالب بها طويلا • ويرجع ، فى نظرنا ، هذا الخلاف الى عوامل شتى منها العدوان الثلاثى على مصر ، وفى التسرع الذى نعت بعض قيادات العمل التنموى فى مصر فى أواخر الخمسينات •

أما فى الفترة اللاحقة ، فان كانت المرتفعات القيادية للقطاع الخاص ، مجموعات مصر ، وعبود ، ورباط مثلا قد أممت ، الا أن هذا التأميم لم يصب باقى القطاع الذى مازال يتعامل فى جو من الحماية الجمركية والتعايش مع القطاع العام ، بل ان جزءا من القطاع الخاص قد نما وترعرع فى هذه الظروف •

وأخيرا ، نود أن نشير الى أن فترة الانفتاح الاقتصادى لم تكن نعمة بالكامل للقطاع الخاص المحلى الذى رأى انحسارا فى أوضاعه بسبب تدخل رأس المال الأجنبى بشروط أفضل من الشروط المتاحة لرأس المال المحلى فى العملية الانتاجية وبات هذا القطاع الخاص المحلى يطالب بالمساواة مع القطاع الأجنبى الى أن أصدرت الحكومة قانون الشركات ١٥٩/١٩٨١ •

فهل هناك من استنتاج نخرج به من هذا العرض لدور القطاع الخاص فى التاريخ الاقتصادى المعاصر لمصر ؟

ان فى نظرى استنتاجان • الأول يشير الى قوة هذا القطاع ، وخاصة الشركات المتوسطة والصغرى منه ، وقدرتها على عبور ظروف مختلفة بكفاءة أكثر من المشروعات الضخمة التى ينقصها المرونة الاقتصادية والسياسية •

أما الاستنتاج الآخر ، فهو عبارة عن نقطة منهجية نريد أن نؤكد عليها وتشير الى عدم جدوى تبسيط التاريخ ، وعدم تقسيمه الى فترات مختلفة بعضها عن البعض تماما ، بل عدم تقسيم الاقتصاد الى قطاع عام وخاص متخاصمان حيث أنه قد يتفق القطاعان ، أو يتعارضان ، ولكن تكون علاقة تحكمها ردود الفعل لسياسات محدودة ، وليس لايديولوجيات معينة أو لفترات محدودة من طرف المؤرخ أو الاقتصادى •

الهـــوامش

(١) انظر فى أثر السياسة الصناعية لمحمد على ، على « القطاع الخاص » فى الصناعات الصغرى ٠

E.R.J. Owen, The Middle East in the World Economy 1800-1914; The thuen, (London : 1981) ص ٦٩ ـ ٦٧ ٠

(٢) انظر : Samir Radwan, **Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture : 1882-1967** ; Thaca Press, London : 1974)

(٣) Gouvernement Egyptien, **Rapport de la Commission du Commerce et de l'Industrie,** Imprimerie Nationale, (Le Caire : 1922).

نفذت الطبعة الاولى ، فاضطرت الحكومة الى اعادة نشر ـ (طبعة ثانية) التقرير تلبية للطلب الكبير عليه ٠ ومن المفارقات أنه قد تم طبع التقرير فى مصلحة المطابع الاميرية فى بولاق ، التى كانت مؤسسة مملوكة للحكومة ٠

(٤) وكان متوسط سعر الفائدة لهذه القروض ٦٪ ٠ أنظر البنك الاهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد الاول عدد ٣ ، (١٩٤٨) ، ص ١٣٣ ، والمجلد الخامس العدد ٢ ، (١٩٥٢) ، ص ١٢٤ ٠

(٥) البنك الاهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد الثالث ، عـــدد ١ ، (١٩٥٠) ، ص ١٢ ٠

(٦) R. Mabro & S. Radwan, **The Industrialization of Egypt : 1939-1973 : Policy and Performance**; The Clarendon Press, (Oxford : 1967).

(٧) وكان دور مجلة **مصر المعاصرة** بارزا فى هذا الصدد اذ احتوت على دراسات عديدة لدور الحكومة فى الاقتصاد ، ومحاولة تطبيق هذه السياسة فى بلدان العالم النامى ، أنظر مثلا أعداد ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٤٥ ، ٢٦٦ للسنين ما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠ ٠

(٨) حتى الحزب الاشتراكى ، **خليفة مصر الفتاة** ، لم ينادى باكثر من تأميم المرافق العامة ، أنظر أحمد حسين ، **الارض الطيبة** ، ص ١٧٠ ٠

(٩) R. El Barawy, **The Military Coup in Egypt: An Analytic Study**; Al Nahda Bookshop (Cairo : 1952).

(١٠) أنظر فى هذا الصدد تحليل الدكتور حسام عيسى فى رسالته :
Capitalisme et Société Anonymes en Egypte, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, (Paris : 1970). ص ١٨٠ ـ ١٨٢ ٠

(١١) مابرو ورضوان ، **المرجع السابق ذكره ، ص ٨٥** ٠

(١٢) أنظر فى أثر قوانين المتصير ، نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، **النشـــاط الاقتصادى للاجانب وأثره فى المجتمع المصرى من سنة ١٩٢٢ الى سنة ١٩٥٢** ، دار المعارف (القاهرة : ١٩٨٢) ، ص ٤٤١ و ٤٤٢ ٠

(١٣) جمهورية مصر ، المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، **الكتاب السنوى** ، (١٩٥٥) ٠

(١٤) البنك الاهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، المجـــلد العاشر ، عدد ١ ، (١٩٥٧) ، ص ٤٠ ٠

(١٥) نصف قروض المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ذهبت الى القطاع الخاص و ٥ر٤١٪ الى المشروعات الكبرى التى ساهم فيها المال العام ٠ أنظر البنك الاهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد الحادى عشر ، العدد ٢ (١٩٥٨) ، ص ١١٦ ٠

(١٦) خطاب جمال عبد الناصر فى حلوان يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٨ ٠

(١٧) حسام عيسى ، **المرجع السابق ذكره** ، ص ٤٥٨ ٠

(١٨) مابرو ورضوان ، **المراجع السابق ذكره** ، ص ٦٦ ـ ٦٨ ٠

(١٩) سمير رضوان ، **المرجع السابق ذكره** ، ص ١٦٢ ٠

(٢٠) عادل غنيم « ثورة يوليو والرأسمالية » فى **الطليعة** ، العدد السابع ، يوليو ١٩٦٥ ، ص ١٧٢ ٠

(٢١) أنظر :
John Waterbury **The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes,** Princeton University Press, (Princeton, N.J. : 1983). ص ٧٤ ـ ٧٥

(٢٢) الاهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٩ ، الاول من مارس ١٩٦٠ ٠
The Egyptian Economic and Political Review, April 1960.

(٢٣) البنك الاهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد الثالث عشر ، عدد ٣ و ٤ (١٩٦٠) ص ٢٣ ـ أهم مادة فى قانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، كانت تمنع أى بنك تجارى من امتلاك أكثر من ٢٥٪ من شركة مادامت تلك النسبة أقل من الرأسمال المدفوع والاحتياطى لكل بنك ٠

(٢٤) د٠ محمد السيد سعيد ، الصناعات الصغيرة فى مصر » فى **الاهـــرام الاقتصادى** العدد ٥٥٩ ، الاول من ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ٤٠ ٠

(٢٥) أنظر التقرير :

Delwin A. Roy, "Private Industry Sector Development in Egypt: An Analysis of Trends ; 1973-1977" — Report to the Special Inter-Agency Task Force Reviewing the U.S. Security Supporting Assistance Program for Egypt" — January 1978.

(٢٦) **الاهرام** ، ٣ مايو ١٩٧٤ ، ص ٥ ٠

(٢٧) **الاهرام الاقتصادى** ، العدد ٥١٠ ، ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، ص ٦ ٠

(٢٨) نشر هذا التقرير عام ١٩٨٢ فى سلسلة « مصر حتى عام ٢٠٠٠ » للمركز العربى للبحث والنشر فى القاهرة ، أنظر ص ٣٩ ٠

الملحق الاحصائى

جدول رقم ١

نسب الملكية المصرية والأجنبية للاستثمار فى الشركات المساهمة
١٩٤٠ - ١٩٤٨

(بالألف جنيه الجارية)

الفترة	رأس المال	النصيب الأجنبى	النصيب المصرى	٪ مصرى
٤٠ — ١٩٤٠	١٢ر٠٨٩	٠ر٧١٨	١١ر٣٧٧	٩٤٪
٤٨ — ١٩٤٥	١١ر٦٢٩	٢ر٦٢٠	٨ر٣٩٧	٧٢٪
حتى ١٩٤٨	١١٧ر٩٣٥	٧١ر٢٦٤	٤٦ر٣١٠	٣٩٪

المصدر : R. El Barawy, **The Military Coup in Egypt.**
المرجع السابق ذكره ص ٦٧ - ٠٦٨.

جـــدول رقـــم ٢

الاستثمار فى القطاعين العام والخاص ١٩٥٠ - ١٩٥٦

(ملايين من الجنيهات الجارية)

الاستثمار الاجمالى	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
الخاص	١١٢	١٠٣	٨٣	٦٤	٥٧	٥٤	٣٩
العـام	٢٢	٢٩	٢٥	٣٤	٥٣	٦٢	٦٦

المصـــدر J. Ducruet, **Les Capitaux Européens en Proche-Orient,** Presses Universitaires de France (Paris, 1964).

جـــدول رقـــم ٣

قروض البنك الأهلى المصرى للقطاع الصناعى ١٩٥٧ ـ ١٩٥٩

(بالألف جنيه الجـــارية)

القطـــــاع	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
الغزل والنســـيج	٦٧٢	١٥٠	٢٥٩
المعادن والميكانيكية والهندسية	١٠٥٥	١٠١١	٥٩٢
المبـــــانى	٣٤٥	١٦٣	٥٠٢
الطبـــــاعة والورق	١٠٣	ـــ	١٠١
الكيمـــاوية	٢٤٢	٨٠	٩٣
اخـــرى	١٧٨	٥٢	٨٦
المجمـــوع	٢٥٩٠	١٤٥٦	١٦٣٣
منهـــا :			
(قصيرة الأجل)	٢٠٧٢	١٤٣٢	١٥٧٣
(طويلة الأجل)	٤١٨	٢٤	٦٠

المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجـلد الحادى عشر ، العدد ٢ ، ص ١٢٧ ٠

جـــــدول رقـــم ٤

قيمة الانتاج الخاص والعام بأسعار ١٩٥٤ الثابتة

(مليـون جنيه)

القطاع	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
الزراعة	٣٤٢ر٢	٣٦٦ر٩	٣٨٣ر٤	٣٩٩ر٥	٣٣٢ر٥
الصناعة	١٣٢ر٥	١٣١ر٧	١٣١ر١	١٥٩ر٦	٢١٢ر٠
المقاولات	٣٧ر٣	٤٣ر٢	٤٥ر٤	٤٤ر٩	٤٥ر٦
المبانى	٦٦ر٣	٦٩ر٧	٧٢ر١	٧٥ر١	٧٧ر٥
التجـارة	٦٦ر٧	١٠٧ر٨	٩٥ر٩	٩٨ر٠	١٠٣ر٤
الخـدمات الشخصية	٥٩ر٩	٦٩ر٠	١١٩ر٢	١١٧ر٨	١١٣٠ر١
اجمالى القطاع الخاص	٧٧٣ر٠	٨٥٤ر٢	٩٣٦ر٢	٩٨٨ر٧	١٠٠٦ر٦
القطـاع الحكومى	٢٠٠ر٤	٢٣٩ر٦	٢٦٦ر٨	٢٧٩ر٦	٣٠٦ر٥
الاجمالى العـام	٩٨٠ر٧	١١٠٣ر٢	١٢١٤ر٠	١٢٧٧ر٥	١٣٢١ر٦
نسبة القطاع الخـاص المئـوية	٧٨ر٧٪	٧٧ر٤٪	٧٧ر١٪	٧٧ر٣٪	٧٦ر١٦٪

(أ) تشمل الخدمات الشخصية فى ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ و ١٩٦١ على بنـد « لـم يذكـــر نشـــاطا » ٠

المصـــدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد العشرين، العـدد ٣ (١٩٦٧) ٠ الجدول أ / ١ / ٧ ٠

جـــدول رقـــم ٥
تركيز الملكية فى الصـناعة المصرية ، ١٩٦٠

العمـالة فى كل مؤسسة	نسبة مئوية المؤسسات	نسبة المؤسسات الصـــناعية	نسبة العمالة الصـــناعية
حتى ٤٩ عامل	٪٧٩	٪١٧	٪١٩
من صفر الى ٤٩٩ عامل	٪١٩	٪٣٢	٪٣٢
٥٠٠ عامل فأكـــثر	٪ ٢ ٠	٪٥١	٪٤٩

المصدر : عادل غنيم ، المصدر السابق ذكره ، ص ١٧٠ ٠

جـــدول رقـــم ٦
معدل الاستثمار الثابت فى القطاع الخاص ١٩٥٩/٦٠ ـ ١٩٧٣

(مليون جنيه ـ أسعار جارية)

السنة	الاستثمار الكلى		استثمارات القطاع الخاص		
	قيمـــة	نسبة نمو٪	قيمـــة	نسبة من الاجمالى ٪	نسبة نمو٪
١٩٦٠/٥٩	١٧١ر٤	ـــــ	٩ر٨	٥ر٧١	ـــــ
١٩٦١/٦٠	٢٢٥ر٦	٣١ر٦	١٢ر٩	٥ر٧١	٣١ر٦
١٩٦٢/٦١	٢٥١ر١	١١ر٣	١٣ر٣	٥ر٦٩	١٠ر٩
١٩٦٣/٦٢	٢٩٩ر٩	١٩ر٣	١٧ر١	٥ر٧٠	١٩ر٦
١٩٦٤/٦٣	٣٧٢ر٤	٢٤ر٣	٢١ر٣	٥ر٧١	٢٤ر٠
١٩٦٤/٦٣	٣٧٢ر٤	٢٣ر٣	٢١ر٣	٥ر٧١	٢٤ر٠
١٩٦٥/٦٤	٣٥٨ر٤	٣ر٧ ـ	٢٠ر٣	٥ر٦٦	٤ر٢ ـ
١٩٦٦/٦٥	٣٧٧ر٤	٥ر٣	٢٨ر٠	٧ر٤١	٣٧ر٩
١٩٦٧/٦٦	٣٥٨ر٨	٤ر٩ ـ	٢٩ر٤	٨ر١٩	٥ر٠
١٩٦٨/٦٧	٢٩٢ر٢	١٨ر٦ ـ	٤١ر٨	١٤ ر٣	٤٢ر٢
١٩٦٩/٦٨	٣٣٢ر٢	١٤ر٠	٤٣ر٤	١٣ر٠٢	٣ر٨
١٩٧٠/٦٩	٣٥٠ر٨	٥ر٣	٣٧ر٩	١٠ر٨٠	١٢ر٧ ـ
١٩٧١/٧٠	٣٥٥ر٥	١ر٣	٣٦ر٣	١٠ر٢١	٤ر٢ ـ
١٩٧٢/٧١	٣٦٥ر٠	٢ر٦	٣٧ر٣	١٠ر٢١	٢ر٧
١٩٧٣/٧٢	٤٦٣ر٥	٢٦ر٩	٣٧ر٩	٨ر١٧	٢ر٦

المصدر : مجلس الشورى ، « تقرير خاص عن سيـــاسات الاستثمار ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٣ » ، ٨ ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ١٠٦ ٠

جـــدول رقـــم ٧

عدد التراخيص وقيمة الاستثمار الصناعى الخاص ١٩٦٨/٦٧ الى ١٩٧٠/٦٩

(بالألف جنيه بالأسعار الجارية)

القطـــاع	١٩٦٨/٦٧		١٩٦٩/٦٨		١٩٧٠/٦٩	
الصناعات	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)
	عـــدد التراخيص	قيمـــة الاستثمار				
الغزل والنسيج	٨٧	٧١٨	٥٦	٢٩٣٩	٩٦	٥٣٣١
الغـــذائية	٧٢	٤٢٩	٦٢	١٦٤٩	٣٣	٦٣٥
الكيمـــائية	٥١	٣٢٣	٨٣	١٩٥٧	٦٥	٢٣٦٣
الهندسية والمعـــدنية	٩٥	٢٠١٦	١٠٩	٢٢١٥	١٠٣	٢٧٣٠
الكهربائيـــة	١٤	١٤٢	١٢	٧٨٤	٦	٢٩٨
التعدينية	--	---	٥	١٨٩	٢	١١٣
صناعات صغيرة	٥	٢٦	١٤	٣٧	٩	١٠٥٤
الاجمـــالى	٣٢٤	٣٦٥٤	٣٤١	٩٧٧٠	٣١٤	١٢٥٢٤
متوسط رأس المال المستثمر		١١٠٢٧		٢٨٠٦٥		٣٩٠٨٨

المصدر : اتحاد الصناعات المصرية ، **الكتاب السنوى** ، ١٩٧٠ ، ص ٧

جـــدول رقـــم ٨

النسب المئوية لنشاط القطاع الخاص فى الانتاج الصناعى موزعة بالنشـــاط

القطـــاع	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
الغزل والنسيج	٢٧ر٤	٢٩ر٣	٣٠ر٨	٢٧ر٧	٢٣ر٩
الغذائية	١٨ر٥	١٧ر٧	٢٠ر٥	٢٣ر٦	٢٥ر١
الكيمـــيائية	١٥ر٦	١٤ر٧	١٤ر٢	١٣ر٤	١٢ر٧
المعـــدنية	٤ر٢	١٧ر٩	١٤ر٩	١٢ر٦	١٤ر٧
الهندســية	٢٢ر٠	٢٢ر٣	٢٣ر٨	٢٤ر١	٢٥ر٦
مواد البنـــاء	١٩ر٩	٢٩ر٧	١٩ر٤	١٧ر٨	١٥ر٥
الخشـــبية	٨٥ر٠	٨٥ر٠	٨٤ر٠	٨٦ر٠	٨٧ر٠

المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثـانى والعشرون ، العدد ٤ ، (١٩٦٩) ، ص ٣٢٦ ٠

جـــدول رقـــم ٩

نمـو القطـاع الخاص من ١٩٧٣ الى ١٩٧٩

(مليون جنيه أسعار جارية)

السنة	القطاع الخاص التقليـدى		القطاع الخاص فى مجال البترول		القطاع الخاص المشترك مع رأس المال الأجنبى	
	قيمـة	نسـبة من المجموع	قيمـة	من نسـبة المجموع	قيمـة	نسـبة من المجموع
١٩٧٣	٣٩ر٦	١٠٠	—	—	—	—
١٩٧٤	٣٠ر٤	٤٤ر٨	٣٢	٤٧ر١	٥ر٥	٨ر١
١٩٧٥	١٠٥ر٦	٥١ر٦	٨٠ر٩	٣٩ر٥	١٨ر١	٨ر٩
١٩٧٦	٨٢ر٨	٢٧ر٣	١٥٤ر٩	٥١ر٢	٦٥ر١	٢١ر٥
١٩٧٧	١٠٤ر٢	٢٨ر١	١٥٤ر٥	٤١ر٧	١١٢ر٢	٣٠ر٢
١٩٧٨	١٤١ر٢	٢٩ر٩	١٣٦ر٣	٢٨ر٨	١٩٥ر١	٤١ر٣
الاجمالى	١٩٧٤ الى ٦٦٠ر٢	٢٨ر٩	٩٢٩ر٥	٤٠ر٦	٦٩٦ر٤	٣٠ر٥

المصدر : مجلس الشورى ، « سياسات الاستثمار ... » ، **المرجع السابق ذكره** ، ص ٥٢ .

التعقيب على بحث د٠ مراد وهبه

للدكتورة نادية سليمان

تتناول ورقة د٠ مراد موضوعا حيويا وهاما وبالذات بالنسبة للاقتصاد المصرى ٠ وهناك انقسام شديد بين مؤيدين ومعارضين لكل من القطاع الخاص والقطاع العام ٠ ولكن نظرة سريعة تبين أن دكتور مراد يحاول اعادة عرض وسرد بعض التطورات المهمة للقطاع الخاص من بداية هذا القرن والى سنة ١٩٨٠ وذلك حتى يتسنى له تحقيق الهدف الأساسى لهذه الورقة وهو نقد مقولة الدورة الثلاثية فى الاقتصاد المصرى (خاص ـ عام ـ خاص) وقد قسمت الفترة الى ثلاث فترات ، الفترة الأولى من بداية القرن الى سنة ١٩٦١ والثانية من بداية التأميم سنة ١٩٦١ ، وهو لم يقرر بالضبط متى تنتهى ولكن تقريبا سنة ١٩٧٤ ٠ وهذه الفترة مميزة بسيادة القطاع العام ٠ أما الفترة الثانية فتبدأ بعد منتصف السبعينات وهى رجوع القطاع الخاص لسيادة الاقتصاد المصرى بعد تبنى التحرر الاقتصادى أو الباب المفتوح وتبنى الحكومة اعطاء الأولوية لمتطلبات القطاع الخاص ولا سيما المكون الأجنبى منه ٠ وقد استنتج د٠ مراد فى النهاية بعد عرض دور القطاع الخاص وبالذات القطاع الصناعى فى التاريخ الاقتصادى المعاصر أن القطاع الخاص ولا سيما الوحدات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواجهة الظروف المختلفة والتعايش معها ٠ أما الاستنتاج الثانى فهو عدم جدوى تبسيط التاريخ وعدم تقسيمه الى فترات مختلفة بعضها عن بعض بل وعدم تقسيم الاقتصاد الى قطاع عام وخاص والتى توصل اليها د٠ مراد من نتائج واستنتاجات غير واضحة أو محددة وخاصة أنه لا يوجد اطار فكرى لمفهوم تعبير « الخاص » أو الاتجاه للتقسيم والذى يطلق عليه « تشجيع القطاع الخاص » وهو مفهوم واسع ومتدرج وممكن المضى فى تنفيذه بخطوات متعددة ٠

لذلك اعتقد حتى يمكننى التعقيب على محتوى الورقة أن أبدأ بشرح موجز لهذا المفهوم ٠ فالتخصيص اتجاه كبير اتبعته كثير من الدول وفكرة التخصيص فكرة توحى بانطباعات مختلفة وتفهم بطرق متباينة تبع الأشخاص المتلقين لهذه الفكرة ، ومن الواجب التمييز بين تخصيص الاقتصاد ككل وفى الاختصاص على مستوى المنشأة ٠ فالتخصيص على المستوى الكلى ينتج عن:

أولا : التوسع فى القطاع الخـــاص مع الثبات أو عـــدم التوسع فى القطـــاع العـــام ٠

ثانيا : التوسع فى كلا القطاعين مع زيادة معدل نمو القطاع الخـــاص عنه فى القطاع العـــام ٠

ثالثا : تخفيض حجم القطاع العام وذلك بالرغم عن عدم ارتفاع معـــدل الاستثمار الخاص وعليه فان نصيب القطاع الخاص فى الاقتصاد يميـــل فى تلك الحالة الى الارتفاع ٠ أما التخصيص على مستوى المنشأة وهى الفكرة الأكثر وضوحا بالنسبة لعامة الناس فهى عملية التخصيص التى تتم عن طريق التغيير فى الملكية والتغيير فى طريقة العمل ٠ ويندرج تحت التخصيص بالنسبة للطريق الأول وهو التغيير فى ملكية أصول المشروع أولا : ـ ادخال أو تحويل ملكية جزء من الأصول لشركات القطاع العام للمساهمين عن طريق سوق المال ثانيا : ـ زيادة مساهمة الأفراد فى امتلاك أسهم الشركات ٠ ثالثا : ـ نقل ملكية الأصول بالكامل للافراد وتحت بند الملكية هذا أى زيادة ملكية الأفراد للأصول الرأسمالية يوجد أيضا تقسيم آخر وهو رأسمال خاص محلى ورأسمال خاص أجنبى ٠ أما عن مفهوم التخصيص عن طريق التغيير فى طرق عمل الوحدات الاقتصادية فلها أهمية خاصة جدا بالنسبة للدول النامية لأنها تدخل عناصر للتخصيص للهيكل التنظيمى للقطاع العام ، وأيضا للتشغيل سواء اتخاذ قرارات الانتاج أو الاستثمار ٠ وهذه نقطة مهمة جدا حيث تبين وتؤكد أن التفرقة بين هيكل الملكية وحرية اتخاذ القرار والتفاعل مع متطلبات السوق ممكن مع وجود الملكية العامة للوحدات الانتاجية مع التخصيص بهذا المفهوم يدعو الى التحرر من القيود ورفع التدخل الحكومى واحياء عامل المنافسة فى الأسواق وهذا يتمشى مع الاتجاه الجـــديد للتنمية والذى يتبـــع الاتجـــاه النيوكلاسيك الذى يؤمن بتفوق عمل السوق الحر لتخصيص الموارد بطريقة أكثر كفاءة من التدخل الحكومى ٠ نقطة أخرى فى مجال عمل القطاع العام الانتاجى وهى فكرة التخصيص عن طريق العمل من الباطن وهذا فيه تحويل جزء من النشاط الاستثمارى والانتاجى للقطاع الخـــاص ٠ لذلك نرى أن مفهـــوم التخصيص واسع وليس فقط يطبق عن طريق التحكم أو تغيير الملكية ٠

والآن نتناول ما جاء بورقة د ٠ مراد ولنبدأ أولا بالعنوان فلعدم وضوح مفهوم التخصيص فقد أتى العنوان غير دقيق تحت قسمى تطور الاســتثمار الخاص فى مصر فى ثلاث فترات تاريخية ، فأى نوع من الاستثمار هل تتناول الورقة التخصيص بمفهومه الكلى وهو يقاس بنسبة تزايد أو تناقص مساهمة

القطاع الخاص فى الاستثمارات الكلية ، أو وضعه النسبى بالنسبة للقطاع العام · ومن الواضح أن الورقة تركز على قطاع واحد هو القطاع الصناعى ، فان كانت الورقة تتناول التخصيص بمفهومه الكلى لأن وصف خاص وعام ينطبق على الاقتصاد الكلى فكان لابد من تغطية تطور الاستثمار الخاص الكلى وهو يشمل بجانب القطاع الصناعى القطاع الزراعى وقطاع الخدمات ، أى الصحة والتعليم والمواصلات والكهرباء والمياه · فكلنا نعرف أنه حدث تطور كبير فى هذه المجالات فى الاستثمار الخاص من بناء مستشفيات ومدارس خاصة وبنوك وسياحة ، وبما أن الورقة ركزت فقط على القطاع الصناعى وتطور الاستثمارات فى هذا القطاع (ارجع لجدول ٦) فان ربط التخصيص ، أى سيادة القطاع الخاص بقطاع الصناعة فقط فيه تعارض مع المفهوم المتعارف عليه للتخصيص على المستوى الكلى ·

ثانيا : توزيع عرض الفترات الثلاث غير متوازن حيث توسع د· مراد فى عرض الفترة الأولى فأعطاها حقها من السرد والتحليل والفترة الثانية أيضا شرح كثير من التطورات التى حدثت خلال هذه الفترة أما الفترة الثالثة فقد أهملت تماما الا من اشارة الى التغيير النسبى لمكونات الاستثمار الخاص الذى قسمه الى استثمار تقليدى واستثمار فى قطاع البترول والقطاع المشترك مع رأس المال الأجنبى ·

ثالثا ، وهذا تعقيب على تحليل الورقة للتطورات التى حدثت فى الفترة الثانية ، فهذه الفترة تميزت بسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادى وقد حاولت معرفة أو استكشاف الأسباب التى أدت الى تراجع هذا القطاع فى الفترة التالية فلم أجد سوى عبارة واحدة فى المقدمة تصف انتهاء هذه المرحلة بالآتى : « وكما أن الحقبة الأولى فى التاريخ الاقتصادى المصرى فى القرن العشرين انتهت برفض القطاع الخاص مشاركة الدولة فهناك سببا واضحا لنهاية الحقبة الثانية وهى تضخم دور الدولة فى الاقتصاد الى الحد الذى أثر على فاعليتها من الناحية العسكرية فكانت النكسة أو من الناحية الاقتصادية ، وتمثل فى عدم استكمال الخطة الخمسية على النحو المرغوب فيه » · والواقع أن دور الدولة وتضخمه أصبح غير مرغوب فيه بعد الرجوع ثانيا الى التحليل النيوكلاسيك الذى نادى بتخفيض حجم القطاع العام وهذا ممكن رؤيته من تقرير للبنك الدولى سنة ١٩٨١ عن امكانيات التقدم الاقتصادى لبعض الدول الافريقية والذى جاء فى ختامه « أنه من الواضح الآن أن القطاع العام قد توسع أكثر من اللازم وبوجود ندرة فى الموارد التمويلية والقوى العاملة الماهرة والقدرة التنظيمية نتج عن هذا التوسع تأخر أو تباطؤ النمو عما

كان ممكن تحقيقه من الموارد المتاحة وهو السبب فى الأزمة الحالية ٠٠ هذا تعليق طبعا صندوق النقد الدولى وهذا الادعاء بتوسع القطاع العام ازيد من اللازم فى مصر أو غيرها من الدول النـــامية ادعاء غير مثبت من الناحية الفعلية ٠ فلا توجد للان بحوث تطبيقية تثبت وجود علاقة عكسية بين الكفاءة الاقتصادية على المستوى الكلى للاقتصاد وبين حجم القطاع العام المتواجد فى هذا الاقتصاد ٠ وهناك دراستين فى عام ١٩٨٦ ، وهاتين الدراستين قد فشلتا فى ايجاد علاقة معنوية بين الأهمية النسبية للقطاع العام الانتاجى فى الدول النامية ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية فى تلك الدول ٠ كذلك فانى لا أرى أى صلة بين قوة أو نمو القطاع العام أو سيطرته وبين النكسة العسكرية ســـنة ١٩٦٧ ، فاعتقادى أن الهزيمة العسكرية نتجت فى المقام الأول عن أسباب أخرى متصلة بالاستراتيجية العسكرية وان كانت الأوضاع الاقتصادية تلعب دورا فى هذا المجال فلا يمكن أن تكون هى السبب المباشر فى النكسة أو فى الهزيمة ٠ أما من الناحية الاقتصادية وعدم اتمام خطة التنمية فربما كانت الحروب التى خاضتها مصر سواء حرب اليمن أو حرب ١٩٦٧ من أهم أسباب عدم اتمـــام تلك الخطة ، وليس كبر حجم القطاع العام ٠ فحجم القطاع العام ليس له علاقة بكفاءة عمل الاقتصاد ذاته٠المهم هو فاعلية وكفاءة تشغيل الموارد التىخصصت فى الاستثمار فى القطاع العام هذا هو رأى فى الواقع وهو بالطبع مخـــالف للمقولة المذكورة والتى تعكس ماهو مذكور فى الأدب الاقتصادى الذى ذكره د٠ مراد فى مقدمته وان كان لم يعد ذكرها عند تناوله انتهاء فترة سيطرة القطاع العام فى عرضه التفصيلى فى مراحل تطور الاقتصـــاد المصرى ٠ بالاضافة الى ما سبق فان فشـل القطاع العـام الانتاجى والذى تناوله وركز عليه محبذى سياسة التخصيص يرون أنها السبب المبـــاشر لمناداتهم لهذه السياسة فلم يتعرض لها أيضا د٠ مراد فى ورقته ٠

رابعا : بالنسبة للحقبة الثالثة والتى تبدأ من عام ٧٤ والتى وصفتها الورقة « **بخاص** » فهل تعنى خاص تفوق مساهمة القطاع الخاص من حيث الاستثمار الكلى والانتاج على مساهمة القطاع العام ٠ ومن الغريب أن هـذه الفترة وهى الفترة الأولى بالاهتمام والتحليل لقلة مانشر عنهـا ولأهميتهـا بالنسبة للواقع الذى نعيشه والذى يعتبر امتدادا لفترة الانفتاح الاقتصادى نجد أنها أهملت تماما ، فلم يتعرض د٠ مراد للتطورات التى حدثت خـــلال هذه الفترة أو وضع القطاع الخاص من حيث توسعه أو انكماشه ٠ والمقولة التى تسعى الورقة لنقدها وهدمها تطلق على هذه الفترة « خاص » فما هى الوسيلة أو الأسلوب الذى اتخذه د٠ مراد لاختبار صحة هذا الفرض من عدمه أيضا ٠ هناك تساؤل وهو اذا كان فعلا قد اتخذ سياسات لتخصيص الاقتصاد،

أى زيادة نصيب القطاع الخاص على المستوى الكلى ، فما هى هذه السياسات والخطوات التى اتخذت لذلك ، أهى فقط قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وهل هناك على مستوى الوحدات الانتاجية أو المستوى الجزئى من دراسته للقطاع العـــام نستطيع أن نقول انه حدثت فعلا بعض الخطوات نحو التخصيص والاقـلال من التدخل الحكومى واعطاء حرية أكبر للادارة وذلك من سنة ١٩٧٦ مثل الغاء المؤسسات المتخصصة وهناك أيضا سعى دائم من جانب القطاع الخاص لأخذ مزيد من الحرية أو رفع القيود والتخلص منها · والواقع أن التخصيص بمفهوم ادخال المنافسة وتحديد الوحدات الانتاجية شىء مطلوب من كل شركات القطاع العـام والخاص على حد سواء · وشكرا ·